

عرنوس: حجم الخسائر كبير وقدمنا كل التسهيلات لمنظمات الأمم المتحدة لتقوم بدورها

الوطن

بحث رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس مع المنسق المقيم للأمم المتحدة المصطفى بن الملح سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية السورية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بالعمل الإنساني والإغاثي لتحقيق الاستجابة المثلّي لتداعيات الزلزال الذي ضرب سورية وأسفر عن خسائر بشرية ومادية كبيرة وأضرار في البنى التحتية ومختلف القطاعات الخدمية والتنموية في المناطق المنكوبة.

وتناقش الجانبان عدداً من الطروحات التي تساهم في تحقيق التعافي المبكر وعودة النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى المحافظات التي أصابها الزلزال، والإمكانيات والمساعدات التي يمكن لمنظمات الأمم المتحدة العاملة على الأرض تقديمها للمتضررين، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية للتعاطي مع تداعيات وآثار الزلزال وتأمين وصول المساعدات إلى مختلف المناطق المنكوبة، بالتنسيق مع الجهات المعنية بالعمل الإنساني من جمعيات أهلية ومبادرات مجتمعية ومنظمات دولية وقطاع أعمال وطني.

ولفت المهندس عرنوس إلى حجم الخسائر الكبير الذي أصاب البلد من جراء كارثة الزلزال والذي يتطلب تقديم الدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإعادة

تأهيل المناطق المنكوبة، مؤكداً أن الحكومة السورية قدمت كل التسهيلات لمنظمات الأمم المتحدة لتقوم بدورها بالشكل الأمثل بما يدعم الجهود الحكومية في التخفيف من آثار الزلزال وتأمين الاحتياجات الإغاثية والإنسانية للمتضررين في المرحلة الحالية، معرباً عن الأمل في أن يكون للأمم المتحدة دور أكبر في تقديم الدعم لسورية في هذه الظروف.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى الأثر السلبي للقيود الأحادية اللا شرعية واللا أخلاقية المفروضة على الشعب السوري والتي تستهدفه في حاجياته الأساسية اليومية ولقمة عيشه، إضافة إلى قيام الاحتلال الأميركي بسرققة النفط السوري على مرأى وسمع العالم، ما



يسبب تحديات إضافية لتأمين حوامل الطاقة الضرورية لإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ودوران عجلة الإنتاج من جديد في كل القطاعات. من جهته شدد بن الملح على استعدادات منظمات الأمم المتحدة لتقديم كل الدعم والمساندة للقطاعات المتضررة جراء الزلزال كالصحة والتعليم والزراعة بما يحقق التعافي المبكر، ونوه بالتسهيلات التي تقدمها المؤسسات الحكومية السورية لمنظمات الأمم المتحدة وحل كل الصعوبات التي تعترض عملها، مؤكداً بقته بأن سورية ستجاوز هذه المحنة.

حضر اللقاء الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس محمد خضر، والوفد المرافق للمنسق المقيم للأمم المتحدة.

في اجتماع اتحاد غرف الصناعة.. آليات التمويل عبر المنصة المصري لـ«الوطن»: ٧ مليارات ليرة من الصناعيين لمنكوبي الزلزال وخطة لتأمين سكن مؤقت ثم سكن دائم

هنا غانم



أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري على دور الاتحاد كإحدى ركائز الاقتصاد الوطني في بذل كل الجهود بما يسهم في مواجهة كل التحديات التي فرضتها الظروف وتزكز آثارها في الاقتصاد.

وأضاف المصري خلال اجتماع الذي عقد أمس في مقر الاتحاد بحضور أعضاء مكتب الاتحاد وأعضاء مجلس الإدارة وعدد من الصناعيين والمعلمين في وزارة الصناعة: إن القرارات الحكومية وحزمة الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخراً تهدف إلى تنشيط الحياة الاقتصادية ودعم القطاع الإنتاجي الصناعي وتعزيز قدرة قطاع الأعمال على توفير مستلزمات الإنتاج على نحو أفضل.

وأكد المصري لـ«الوطن»: أن اتحاد غرف الصناعة عمل على إعداد مذكرة سيتم تقديمها لرئاسة مجلس الوزراء تضم عدة بنود للمساعدة في دعم المتضررين من الزلزال أهم هذه البنود تشكيل لجان يمثل بها أعضاء من غرف الصناعة والتجارة في المناطق المنكوبة جراء الزلزال حيث يكون هناك تنسيق مع ممثلي الوزارات المعنية حصولاً على كميات قليلة وأخرون على كميات كبيرة ولا تزال الفوضى بالتوزيع موجودة للغاية للخطوة.

ومن ثم وضع خطة مستقبلية لتأمين سكن دائم والأهم هو تبسيط الإجراءات وتسهيل استيراد المواد اللازمة للبناء واستئنافها من التمويل عن طريق المنصة، كما كان هناك إجماع على ضرورة استمرار الدعم وتقديم التبرعات والتي وصلت قيمتها إلى ٧ مليارات ليرة من أندية وجهات طبية وحرمانات و مواد غذائية و مواد



إجازات لاستيراد ٥٠٠ طن تمور سعودية

مطالبات بزيادة كمية المواد التي توزعها السورية للتجارة عبر البطاقة في شهر رمضان

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في مديرية اقتصاد دمشق عن منح الكثير من الإجازات لاستيراد التمور ومنها إجازات لاستيراد ٥٠٠ طن من التمور السعودية إضافة للتمور الإماراتية والعراقية.

وفي سوق الهال كشف عضو لجنة الخضر والفواكه صفوان القاسم عن طرح كميات كبيرة من التمور لدى باعة الجملة في سوق الهال وأن مبيع الكيلو يتراوح بين ٨ - ٢٠ ألف ليرة وأن معظم المبيعات خلال هذه الأيام تكون لأصحاب المحال وباعة المفروق. وفي جمعية حماية المستهلك اعتبر رئيس الجمعية عبد العزيز المعقالي أن الأسعار بالعموم ومنها التمور مرتفعة مقارنة مع الدخول والمعاشات وأن التمور من السلع التي يرتفع عليها الطلب مع بداية شهر رمضان وهو ما يسمح لبعض الباعة والتجار برفع الأسعار.

وطالب المعقالي في حديثه لـ«الوطن» المؤسسة السورية للتجارة بزيادة الكميات التي توزعها عبر البطاقة الذكية خلال شهر رمضان كنوع من التدخل الإيجابي في السوق وعدم السماح بحدوث الاحتكار وتحقيق تخفيض وتوازن في أسعار المواد

الغذائية مع بداية شهر رمضان كما طلب من دوائر حماية المستهلك تكثيف وجودهم في الأسواق وسحب العينات من المعروضات الغذائية في السوق.

وبيّن أن الكثير من السلع وخاصة المواد الغذائية ارتفع سعرها في السوق خلال الشهر الماضي لأكثر من ٢٥ بالمئة رغم اتخاذ عدة إجراءات حكومية أهمها التسهيلات



آتية عمل منصة تمويل المستوردين لكن ذلك لم ينعكس ولم يظهر له أثر على الأسعار في السوق المحلية. وترى جمعية حماية المستهلك أنه رغم

الكثير من العوامل التي تسهم في ارتفاع أسعار السلع منها خارجي (ارتفاع الأسعار عالمياً) وسعر الصرف وعملية التحوط التي يعمل بها التجار كنوع من الحفاظ على قيم رؤوس أموالهم وهوامش الأرباح التي يرغبون في تحقيقها فهناك بعض الإجراءات الحكومية تسهم في رفع الأسعار إلى جانب ذلك مثل الارتفاعات التي تطرأ على المحروقات وما يلحق ذلك من ارتفاعات تطول الحلقات التي تؤثر في عمليات إنتاج أو نقل وشحن المنتجات بين مناطق الإنتاج والاستهلاك ومسألة الرسوم والضرائب وتعليق استيراد العديد من السلع الأخرى الذي يسهم في انخفاض توافر هذه المواد في السوق المحلية أو توافرها عبر التهريب، الأمر الذي يرفع من سعرها وعدم التأكد من سلامة هذه المنتجات التي تدخل بطرق غير قانونية.

وبالرجوع لشهر رمضان بين المعقالي أن الجمعية (حماية المستهلك) ستشارك في الدورات التي تنفذها دوائر حماية المستهلك على الأسواق وسيتم تحديد حالات الاحتكار التي قد تظهر خلال الأيام المقبلة والتعامل معها من خلال مديريات التجارة الداخلية وفق الأنظمة والقوانين النافذة خاصة أن هناك عقوبات رادعة في مسألة الاحتكار.

من يراقب أسعار السماد؟

التموين: مسؤولية الزراعة.. والزراعة: علاقتنا بالنوعية والجودة وليس السعر



طلال ماضي

بعد توجيه «اللجنة الاقتصادية» بيع السماد مهما كان نوعه، وفق التكلفة الفعلية بعد احتساب تكاليف ومستلزمات الإنتاج الحقيقية، وتحديد هامش ربح ٢ بالمئة للمصرف الزراعي التعاوني من أجل تغطية تكاليفه، وبعد تخفيض حصة الفلاحين من السماد التي يتم توزيعها عبر التنظيم الفلاحي، ويتم استجراؤها من المصرف الزراعي التعاوني واستجراها النصف الثاني من حاجتهم من السماد، ارتفع سعر السماد في السوق السوداء إلى مستويات غير مسبوقة.

وأكد السيد أن حاجة الدونم الواحد المزروع من الفصح وفق الخطة الزراعية ٣٠ كيلو من السماد وتم منح الفلاحين ١٥ كيلو لكل دونم، ويوقع ٥٠ بالمئة من جدول الاحتياج وحسب المتوفر، مشيراً إلى توفر السماد في السوق السوداء وبأسعار مرتفعة جداً مقارنة مع أسعار الفلاحين ومن نوعية السماد نفسها التي تباع من المصرف الزراعي.

قننا في صحيفة «الوطن» والذي يتم احتسابه وفق التكلفة المسؤولة عن ضبط الأسواق، وسعر السماد الذي تضاعف عن السعر المحدد من اللجنة الاقتصادية وفق التكاليف الفعلية، حيث بين مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تضاعف مقصود في تصريح لصحيفة «الوطن» أن مراقبة أسعار السماد من مسؤولية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ولا تقوم وزارة التعمين

بمراقبة أسعاره، وبين مصدر في وزارة الزراعة أوضح لـ«الوطن»: أنه مع وصول المواسم من البقوليات والفصح والزيتون والحضيات إلى مرحلة حاجتها الماسة للسماد، أصبحت تظهر أعراض نقص السماد عليها وتخطف لون وجوه الفلاحين كما هو حال موسمهم التي تخطف الأصفرار لونها لثقة التغذية، يباع السماد في الأسواق السوداء بأسعار لا يمكن تصديقها وعبر وسطاء.

والسؤال هل يعقل أن يترك هذا الملف ونحن بأمر الحاجة إلى كل سبلة وكل فك عدس حبة حصص من دون رقيب أو حسيب، ويترك الفلاحون يصارعون قدرهم بترك أراضهم والأهبال باتجاه الزراعة غير المكلفة دون مراعاة الخطة الزراعية وحاجة البلد؟

بعدمبيع البصل «الأبيض»، بأضي ليرة للكيلو هزاع لـ«الوطن»: من الطبيعي وجود بعض جنات البصل الفاسدة والكمية تم توزيعها فور وصولها ولم يتم تخزينها

إيمي غسان

قال مدير السورية للتجارة زياد هزاع في تصريح لـ«الوطن»: إن البصل الذي تم استيراده حصل على موافقة وزارة الزراعة من حيث مطابقته للمواصفات القياسية السورية، مؤكداً أنه حال وصول الدفعة تم توزيعها على الصالات ولم يتم تخزينها، وأنه من الطبيعي وجود بعض الجنات الفاسدة وهو ما تلاحظه في أي بيت وعند أي عملية شراء للمادة، موضحاً أنه تم استيراد البصل من مصر ووصلت المادة إلى سورية يوم الثلاثاء وتم فحصها من قبل مخابر وزارة الزراعة قبل البدء ببيعها في صالات السورية للتجارة.

رئيس اتحاد الفلاحين أحمد إبراهيم قال لـ«الوطن»: إن الفلاح هو الحلقة الأضعف في عملية تسعير وبيع المحاصيل، وإن أي ارتفاع في مبيع المادة هو بسبب الحلقات الوسيطة وليس بسبب رفع السعر من الفلاح. مؤكداً أن موسم البصل الأبيض السمي «فريك» قد بدأ ويسعره الفلاح بـ ٢٠٠٠ ليرة، والبصل الأحمر القابل للتخزين يبدأ موسمه شهر نيسان المقبل.

وأكد إبراهيم أن الاتحاد وجه توصياته للفلاحين بأن يقوموا بزراعة المحاصيل حسب الخطة وبشكل يتناسب مع الاحتياج المحلي بلا فائض ولا نقص. وأكدت وزارة الزراعة في بيان لها أن استيراد البصل تم من مصر وفق اشتراطات الصحة النباتية السورية وهي خالية من جميع الآفات الخاضعة للوائح وتم فحص الشحنات من قبل مركز الحجر الصحي النباتي في منفذ الدخول في مرفأ طرطوس بعد تدقيق كل الوثائق المرققة وخاصة الشهادة الصحية النباتية إضافة إلى أخذ عينات وإرسالها إلى المخابر المختصة للعثمة / نيماتودا، أمراض فيروسية وغيرها /، حيث بينت النتائج خلوها من الآفات وبالتالي تم الإفراج عنها أصلاً.

وأضاف البيان إن الخبر الذي تم تناقله على وسائل التواصل الاجتماعي عن حظر استيراد البصل من مصر بسبب كون الأثر المتبقي للمبيدات قديم ومر عليه أكثر من ٤ سنوات، وتم اليوم التواصل مع إدارة الحجر الزراعي في مصر وبيّن أن هذا قرار قديم وتم إلغاؤه بعد صدوره بشهرين، وحالياً لا يوجد أي حظر من أي دولة في العالم على استيراد البصل المصري. السياسات الصناعية ومتابع تنفيذها.